



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والثلاثون

٢٦ شباط/فبراير - ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ٣ من جدول الأعمال

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨

٢٣/٣٧ - تعزيز التعاون المفيد للجميع في ميدان حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يؤكد من جديد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا،
وإذ يشير إلى جميع معاهدات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة، ولا سيما العهد الدولي الخاص
بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
وإذ يشير إلى القرارات السابقة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان
بشأن التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ يؤكد من جديد أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراطة
ومتشابكة ويعزز بعضها بعضاً، وأن من الواجب معاملة جميع حقوق الإنسان على نحو يُتَوَحَّى
فيه الإنصاف والتكافؤ، على قدم المساواة وبنفس القدر من الاهتمام،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً أن جميع حقوق الإنسان نابعة من كرامة الإنسان وقدره
المتأصلين فيه، وأن الإنسان هو الموضوع الرئيسي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وينبغي،
بالتالي، أن يكون المستفيد الرئيسي منها وأن يشارك بنشاط في أعمال هذه الحقوق والحريات،

وإذ يؤكد من جديد كذلك أنه بينما ينبغي أن توضع في الاعتبار أهمية الخصوصيات
الوطنية والإقليمية والخلفيات التاريخية والثقافية والدينية المختلفة، فإن من واجب جميع الدول،
بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان
والحريات الأساسية،



وإذ يؤكد من جديد ضرورة أن يسترشد مجلس حقوق الإنسان في عمله بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وبالحوار والتعاون على نحو بناء على الصعيد الدولي، بغية النهوض بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية،

وإذ يسلم بالدور الهام الذي قد يؤديه التعاون المفيد للجميع بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في عالم مترابط بشكل متزايد،

وإذ يشدد على مسؤولية جميع الدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، عن تنمية وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين،

وإذ يشدد أيضاً على أن الحوار والتعاون الحقيقيين في ميدان حقوق الإنسان ينبغي أن يكون بناء وقائماً على أساس العالمية وعدم التجزئة وعدم الانتقائية وعدم التسييس، وعلى المساواة والاحترام المتبادل، بهدف تعزيز التفاهم وتوسيع الأرضية المشتركة وتعزيز التعاون البناء بوسائل منها بناء القدرات والتعاون التقني،

وإذ يرى أن التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، الجاري طبقاً للمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق والقانون الدولي، والقائم على أساس مبادئ التعاون والحوار الحقيقي، يشكل إسهاماً فعالاً وعملياً في منع انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وفي تعزيز قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها في ميدان حقوق الإنسان لما فيه مصلحة البشرية جمعاء،

وإذ يسلم بأهمية بما يُقدّم من مساعدة تقنية وبناء قدرات بالتشاور مع الدول المعنية وبموافقتها، في تعزيز التعاون المفيد للجميع في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ يسلم أيضاً بدور الاستعراض الدوري الشامل في جملة أمور منها تعزيز عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها، واستحداث آلية تعاونية قائمة على معلومات موضوعية وموثوقة وعلى التحاور، وضمان التغطية العالمية والمعاملة المتساوية لجميع الدول في الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتعاون المفيد للجميع،

وإذ يؤكد من جديد كذلك أن الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات في ميدان حقوق الإنسان من شأنه أن يسهم كثيراً في تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان،

وإذ يدرك أهمية تعزيز العلاقات الدولية على أساس الاحترام المتبادل والإنصاف والعدل والتعاون المفيد للجميع، وبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية، حيث يتمتع الجميع بحقوق الإنسان،

١- يهيب بجميع الدول أن تدعم تعددية الأطراف وأن تعمل معاً لتعزيز التعاون المفيد للجميع في ميدان حقوق الإنسان، ويشجع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية، على المساهمة بنشاط في هذا المسعى؛

٢- يؤكد من جديد أهمية الدور الذي تؤديه المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ويهيب بالدول أن تعزز المساعدة التقنية وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان من خلال التعاون المفيد للجميع، بناء على طلب الدول المعنية ووفقاً

للأولويات التي تحددها، ويرحب في هذا الصدد بالتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب وبالتعاون الثلاثي؛

٣- يشدد على أهمية الاستعراض الدوري الشامل بوصفه آلية تقوم على التعاون والحوار البناء وتهدف، في جملة أمور، إلى تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع وتعزيز وفاء الدول بالتزاماتها وواجباتها في مجال حقوق الإنسان، ويناشد جميع الدول والجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة أن تشارك فيه بشكل بناء؛

٤- يدعو آليات الأمم المتحدة وإجراءاتها المعنية بحقوق الإنسان إلى مواصلة إيلاء الاعتبار لأهمية التعاون المفيد للجميع في تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها؛

٥- يطلب إلى اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان أن تجري دراسة بشأن دور المساعدة التقنية وبناء القدرات في تعزيز التعاون المفيد للجميع في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى مجلس حقوق الإنسان قبل دورته الثالثة والأربعين.

الجلسة ٥٤

٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٢٨ صوتاً مقابل صوت واحد وامتناع ١٧ عضواً عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

إثيوبيا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنغولا، باكستان، البرازيل، بنما، بوروندي، توغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، السنغال، شيلي، الصين، العراق، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، قطر، قيرغيزستان، كوبا، كوت ديفوار، كينيا، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، منغوليا، نيبال، نيجيريا

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

إسبانيا، أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، أوكرانيا، بلجيكا، بيرو، جمهورية كوريا، جورجيا، رواندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، كرواتيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هنغاريا، اليابان.]